دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أسباب البعد عن الوسطية في الفكر السياسي
المصدر:	مجلة الفرقان
الناشر:	امحمد طلابى
المؤلف الرئيسي:	السحمراني، أسعد
المجلد/العدد:	ع51
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2005
الصفحات:	20 - 23
رقم MD:	590939
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	السياسة والتطرف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/590939

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أسباب البعد عن الوسطية في الفكر السياسي

الأستاذ الدكتور أسعد السحمراني
أستاذ بجامعة الإمام الأوزاعي/ بيروت

إن مراجعة تاريخ الفكر السياسي في الإسلام وواقعه المعاصر يطلعنا على أسباب ومسببات بروز بعض الفكر السياسي الذي شكل حالات من الغلو والتطرف، ومن ذلك ما يلي :

1- **الفهم الخاطئ للدين** : إن قبيلا في المجتمع الإسلامي يذهب باتجاه الحديث في السياسة، وكأن فكر الإنسان مصادر، وكذلك حقه في الاجتهاد، وهو ما زعم بعضهم من خلاله بأن الحاكمية لله تعالى والإنسان مستخلف يمارس المحدد دون أن تكون له إرادة أو أي تدخل فكري أو عملي، وقد استند هؤلاء إلى قوله تعالى : " إن الحكم إلا لله"[1].

ومن المدارس السياسية المعاصرة التي أسست لهذا الفكر مدرسة أبو الأعلى المودودي الذي قال بأن الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة "تصور مفهوم حاكمية الله الواحد الأحد، وأن نظريتها الأساسية أن الأرض كلها لله وهو ربها والمتصرف في شؤونها، فالأمر والحكم والتشريع كلها مختص بالله وحده، وليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو شعب بل لا للنوع البشري كافة شيء من سلطة الأمر والتشريع، فلا مجال من حظيرة الإسلام ودائرة نفوذه إلا لدولة يقوم فيها المرء خليفة بوظيفته لله تباركت أسماؤه"[2].

ويقول المودودي : "وربما يسألني سائل : فلمن الحاكمية السياسية إذن ؟ فالجواب الوحيد الصريح لهذا السؤال : أنها لله تعالى، ولا يمكن أن يكون لهذا السؤال جواب آخر"[3].

والمودودي الذي صادر حق الإنسان في تنظيم شؤونه في الاجتهاد السياسي مبررا ذلك بموضوع الحاكمية أكمل طرحه هذا بالقول نفسه فيما يتعلق بالقضاء، حيث يقول : "والقضاء في الإسلام لا سلطان عليه لهيئة الحكومة التنفيذية ولا للأمير، فإن من يتولاه ينوب عن الله عز وجل وهو مسؤول بين يديه رأسا. والقاضي – وإن قامت بتوليته الحكومة – إذا تبوأ منصبه في مجلس القضاء، لا يحكم بين الناس إلا بما أنزل الله وأرشد إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم"[4].

إن هذا الطرح السياسي وأمثاله ابتعد بأصحابه مسافة عن الواقع وأسس لأطروحات نظرية، ولأساليب حركية عانت وتعاني منها الأمة إلى يومنا هذا.

وهناك وجه آخر للفهم الخاطئ اعتمد أصحابه الجمود، والتزام الشكل على حساب المضمون فدعوا إلى تقليد حرفي، وإلى رفض كل تجربة أو مصطلح مثل الديمقراطية أو الانتخاب أو ما شابه ذلك، فتحول ذلك إلى حالة من الانغلاق والجمود، والجمود ليس أقل خطرا من الجحود.

2- **الإمامة والنص** : إن الحديث عن تعيين الإمامة بالنص وأن الأمة ليست ولية على نفسها وبالتالي فإن الإمام محدد وعلى الناس أن يسلموا ولا خيرة لهم في ذلك، وقد ربط القائلون بالنص من فقهاء السياسة من المسلمين الشيعة الدعوة للسياسة بالإمامة وأن الإمامة كانت لصاحبها حقا إلهيا. يقول أحدهم : "الإمامة هبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده ممن تتوافر فيه عناصر الإمامة وشروطها، شأنها في ذلك شأن النبوة"[5].

هناك وجه آخر للفهم الخاطئ اعتمد أصحابه الجمود، والتزام الشكل على حساب المضمون فدعوا إلى تقليد حرفي، وإلى رفض كل تجربة أو مصطلح مثل الديمقراطية أو الانتخاب

والإسلام عند القائلين بأن الإمامة منصوص عليها لا تستقيم دعوته ورسالته بدون الإمام الذي جاء بحق إلهي. فيقول أحدهم : "إن الإسلام لا يمكن أن يحقق هذا الهدف الكبير من دون الإمام المنصوص عليه، ليكون الإمام بعيدا عما يتعرض له غيره من خطأ وانحياز لعاطفة وفساد في رأي وتأثر بغير العدل مما يفسد الحاكم وتفسد بفساده حياة الناس ودينهم ونظامهم العام ... وواضح أن اختيار شخص جامع لكل هذه الصفات مما يعسر على المحكومين الناخبين، فلا بد إذن من النص النبوي عليه وإرشاد الأمة إليه"[6].

وقد جعل الإمام الخميني للأئمة بسبب ذلك مكانة توازي الأنبياء حيث قال : "إن للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون. وإن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل. وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم والأئمة (ع) كانوا قبل هذا العالم أنوارا فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله"[7].

وقد تولد عن هذا الموقف في عصر الغيبة عند المسلمين الشيعة موقف يتحدث عن ولاية الفقيه الذي ينوب عن الإمام وقد قاد ذلك إلى نوع من السلطة سماه الإمام الشيعي محمد حسين النائيي (1860-1936) : "الاستبدادية الدينية"، ورد عليه بفكرة سياسية تقول بولاية الأمة على نفسها. وهذا يقتضي اعتماد الشورى[8].

إن الحديث في الفكر السياسي القائم على حق ديني ينوب فيه الفقيه عن الإمام السياسي الإسلامي الشيعي أسهم في خلق إشكالية يعاني منها الواقع في بعض المجتمعات والحركات وهذا من مسببات بعض المدارس الفكرية التي تبتعد بأصحابها عن الوسطية في الفكر السياسي.

3- **الفكر الوافد** : إن القاعدة الإنسانية أن تتبادل الشعوب والأمم التجارب والأفكار لكن لا يجوز أن يتحول الأمر إلى عملية استنساخ للنظريات والفلسفات والفكر والأساليب الحزبية كما حصل مع قبيل من الشباب والقيادات السياسية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وكان من المفيد أن ينتبه الجميع إلى أن حلول مشكلات أية أمة لا يمكن أن يتم استيرادها في حقيبة كالمتاع والملابس، وإنما التجارب مع تشخيص الواقع تقود إلى ابتكار الحلول المناسبة، وهذه تتم صياغتها في فكر سياسي.

إن الفكر الوافد إلى الأمة العربية والعالم الإسلامي مع نهايات القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين الماضي كان يحمل فلسفات ونظريات سياسية لا تلائم هويتنا الثقافية، ولا قيمنا الحضارية،

ولا واقعنا المعيش لذلك بقي أصحاب الالتزام بهذا الفكر السياسي الوافد على شكل حالات فئوية حزبية سواء كان الالتزام بالماركسية أو الليبرالية أو سواهما.

وقد قاد الفكر السياسي الوافد والأحزاب التي تأسست على أساسه إلى ردة فعل سلبية وقفت على الطرف الآخر النقيض ترفض كل وافد تحت ذريعة الخصوصية والهوية. وبذلك تولد فكر سياسي وتبعه نشأة حركات بعدت بها الشقة عن منهج الأمة الوسط، وعن الفكر السمح المعتدل الذي أصل له الإسلام الحنيف قرآنا وسنة وفقها عبر المسار السياسي للأمة.

4- الاستبداد : إن الحكام الذين اعتمدوا الظلم والاستبداد، وقمعوا الحريات، وعطلوا الحياة الديمقراطية أيا كانت حججهم أو أفكارهم وأنظمتهم، إنما حولوا حكمهم إلى نظام متطرف مارس أقصى القمع للناس، ودفع ذلك فرقاء وأفرادا ومؤسسات إلى شكل من الممارسات المتطرفة، والمنفعلة الغاضبة، والمعلوم أن كلا طرفي الأمر مذموم.

قال الله تعالى : "فأذن مؤذن بينهم أن لعنه الله على الظالمين"[9]. وفي حديث أخرجه أكثر من واحد من أصحاب السنن : "أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر".

إن الاستبداد حوض ماء راكد تعيش فيه كل أنواع الطفيليات والطحالب. وقد أعطى الكواكبي تحديدا مميزا يظهر خطر الاستبداد، فقال : "لو كان الاستبداد رجلا وأراد أن يحتسب وينتسب لقال : أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر، وأختي المسكنة، وعمي الضرر، وخالي الذل، وابني الفقر، وبنتي البطالة، ووطني الخراب، وعشيرتي الجهالة"[10].

إن التأسيس لفكر الوسطية سياسيا يحتاج إلى مقاومة الاستبداد، وإطلاق الحريات وفق الأصول السليمة، ولا نقصد أن تحل الفوضى، أو أن تكون الحرية لأتباع الخارج أعداء الشعب والأمة، وإنما الحرية للشعب لأن الحرية تولد الأمان والاطمئنان، ويقود ذلك إلى تعميق الثقة بين الحاكمين والمحكومين فيصبح أهل المجتمع صفا واحدا، وبذلك يسود الاعتدال، وتنشأ القوة التي يسهم فيها الجميع كي تنهض الأمة مما تعانيه وليسود الفكر السليم النابع من قيم الأمة والذي يكون في رأس قائمته تحقيق حياة موفورة الكرامة للإنسان.

5-**الفقر والجهل :** إن الاستعمار احتل بلادنا مددا زمنية متفاوتة، ومن ذلك اغتصاب فلسطين، ولا تزال الاحتلالات قائمة تشغل الأمة بالمقاومة والمواجهة والحروب فاحتاج ذلك إلى الإنفاق الكبير على العمل العسكري ومسائل المواجهة، هذا غير ما تم نهبه من ثروات ولا يزال بأشكال مختلفة.

يضاف إلى ذلك تبعية بعض أنظمة الحكم للأجنبي، أو فسادها السياسي والإداري، وتبديدها للثروات في غير المكان المناسب. كل ذلك نشر الفقر والبطالة والعوز، وأسهم في رفع نسبة الأمية والجهل فكانت أحزمة البؤس والأحياء العشوائية حول معظم المدن حيث وجد دعاة الغلو والفتنة ضالتهم، فوظفوا النقمة عند المهملين و المهمشين و المنبوذين و الأميين و العاطلين عن العمل في غير الصالح العام ، و من هذه المواقع تولد التطرف وخرج الغلاة.

إن الفكر السياسي الوسطي هو الحل شرط أن يسبقه الإنماء، وتسبقه الرعاية والخدمات، وتنظيم الشؤون الاجتماعية، ولا بد من تأمين مقعد لكل طالب علم، وفرصة عمل لكل ساعد، ولقمة لكل فم جائع، ومسكن لكل محتاج له. عندها يمكننا أن نتحدث عن فكر سياسي وسطي، وإلا يذهب الخطاب أدراج الرياح إن لم تسبقه كل هذه الإنجازات والضروريات الحياتية.

خاتمة:

إن الأمة العربية والعالم الإسلامي يعيشان هذه الأيام تحديا كبيرا يقوده اليمين الأمريكي المتطرف باسم العولمة، ويزعم أنه يريد نشر الديمقراطية، ولقد خبر الجميع ديمقراطيته في العراق وفي ممارسات شريكهم العدو الإسرائيلي في فلسطين.

والوسطية لا تتم بالشعارات والتمنيات، وإنما هي فعل يحتاج لمقومات وأجواء وقواعد. ويمكننا أن نجمل المقترحات بما يلي :

1- توفير مناخ من الحريات العامة يضمن حقوق الإنسان في مختلف الميادين، لأنه لا تقدم مع الاستبداد والقمع، ولا أمن مع الظلم، ولا وسطية إذا بقيت حالة تجاهل إرادة الشعب.

2- اعتماد الشورى منهجا في السياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية وسائر وجوه الحياة العامة والخاصة.

3- اعتماد قاعدة واحدة دوليا لا مجال فيها للكيل بمكيالين، وإنهاء حالات الاحتلال والنهب والتعدي، وخروج الغاصبين من أرض سواهم – وفي مقدمة ذلك إنهاء احتلال فلسطين والعراق وسائر المواقع- وإلا ستبقى ردات الفعل مما سيعطل التوافق والتفاهم.

4- وضع حد لسياسة العولمة التي تريد تنميط الأمم على الأسلوب الأمريكي الرأسمالي المتوحش هذا مع القضاء على هويات الأمم والشعوب وثقافتها وهذا أمر تدفع الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله الناس إلى موقف العداء لها كما هو حاصل حاليا حيث فقدان الأمان لكل أمريكي في العالم، وهذا ما لم يكن يريده أحد، لكنه ثمرة الممارسات الأمريكية العدوانية.

5- العمل على تطبيق الدستور والقوانين وأن يخضع لها الجميع حكاما ومحكومين، وأن تقوم دولة المؤسسات والقانون، وأن تتوقف قوانين الطوارئ والاستنساب في التطبيق.

6- تعطيل فعل الوافد الفكري السياسي والاجتماعي والإعلامي والتربوي الذي يقود إلى ردات الفعل وهذا يسهم في الغلو والتطرف في القول والسلوك.

7- الوسطية في الفكر السياسي تحتاج حرية سياسية وعدلا اجتماعيا، و أي خلل في أحد طرفي المعادلة يقود إلى ما لا تحمد عقباه .

8- تيسير الإسلام، وتنزيهه من عقد أصحاب المصالح كي نقدمه للشعوب كلها بسماحته، وأسس الرحمة من خلاله للعالمين ، بدل أن يأخذ بعضهم الدين ستارا لأهوائه و مصالحه.

الرحمة من خلاله للعالمين، بدل أن يأخذ بعضهم الدين ستارا لأهوائه ومصالحه.

الهوامش:

[1] – سورة يوسف، الآية 40.

[2] – المودودي، أبو الأعلى، منهاج الانقلاب الإسلامي، جدة، الدار السعودية، ط3، سنة 1408 هـ 1988م، ص 17.

[3] - المودودي، أبو الأعلى، تدوين الدستور الإسلامي، جدة، الدار السعودية، سنة 1407 هـ 1987م، ص 29

[4] – المودودي، أبو الأعلى، نظام الحياة في الإسلام، جدة، الدار السعودية، ط3، سنة 1408 هـ 1988م، ص 46.

[5] – الفضلي، عبد الهادي، في انتظار الإمام، بيروت، دار الأندلس، ط1، سنة 1979م، ص 23.

[6]– آل ياسين، الشيخ محمد حسن، الإمامة، بيروت، دار مكتبة الحياة، ط1، سنة 1392 هـ 1972، ص 27.

[7] – الخميني، آية الله، الحكومة الإسلامية، بيروت، دار الطليعة، ط1، سنة 1399 هـ 1977م، ص 52.

[8] – يراجع لمزيد من التفصيل :

عماد، د. عبد لغني، حاكمية الله وسلطان الفقيه، بيروت، دار الطليعة، ط1، سنة 1997م، ص 117 وما بعدها

[9] - سورة الأعراف، الآية 44.

[10] - الكواكبي، عبد الرحمن، م.س، ص 71.